حالة ميؤوس منها

بسمة النسور

يزعم الخمسيني الغيور أنّه انتهى من عبء الحبّ ومتاعبه وبلاويه الكثيرة، وأنّه سعيدٌ بأنّه حرّ طليق، غير مضطر للمداراة والمسايرة والتنازل والحرص الدائم عل نيل رضا الحبيبة. يقول ذلك بلهجةٍ لا تخلو من استسلام. يثرثر بجملٍ بلهاء عن رغبته في قضاء شيخوخةٍ هادئةٍ خاليةٍ من المشكلات ووجع الراس، بين شدّ وجذبٍ وإقبال وخصام وهجر وصدّ، على الرغم من أنّ المحيطين به يعرفون جيداً أنّه يكذب على نفسه بالدرجة الأولى، ذلك أنّ تاريخه العاطفي حافلٌ بقصص الحب المتلاحقة ذات النهايات الدرامية. أتاحت له عزوبيته الاختيارية الطويلة ووسامته اللافتة، وضعف النساء تجاه سحر جاذبيته، أن يخوض التجارب العديدة، ويلتقي بنماذج مختلفة من اللواتي يصفهن بالجميلات المتميزات. يعتبره الأصدقاء حالةً ميؤوساً منها، ويصفونه بالمتهوّر المندفع الذي يفتقد إلى النضج غير المحصن من ارتكاب الأخطاء ذاتها، لأنّه سريع الوقوع في الحبّ.

في كلّ مرةٍ، كان يتورّط في الحكاية بكلّ حواسّه، يبتعد عن الجميع، ويستغني، من دون أدنى حرج، عن صحبة أقرب الأصدقاء الذين يقضي معهم في العادة أوقاتاً ممتعة، ولا يحفل بعتابهم وافتقادهم له، كي يكرّس أقصى طاقته في إسعاد المعشوقة التي تظنّ نفسها أكثر النساء حظاً، فتغدو، خلال برهة وجيزة، مركز الكون بالنسبة له، والمبرّر الوحيد لوجوده. ينخرط بكلّيّته في المشاعر المصاحبة للحبّ من تعلّقٍ وغيرة، وتملّك واهتمام مفرط. يتحوّل إلى شخص مختلف، يبث السعادة حوله سعادة حقيقية، تغمر روحه، وتفجر حماسته ورغبته بالحياة، وهي النابعة وقتها من يقينه بالحبّ، دافعاً ومحرّكاً لحياته. تشعر المرأة معه بأنّها أهم كائن في الوجود، يمنحها الحبّ والاهتمام والحنان، يعتني بتفاصيلها الصغيرة، ويعطيها إحساساً بالأمان والطمأنينة والفرح والبهجة، يصطحبها إلى أماكن جديدة. يشاركها أدقّ تفاصيل حياته، يقدّم لها الهدايا الجميلة، ويفكّر، عندئذٍ، جدّياً بكسر عهدٍ قطعه على نفسه، بعدم الوقوع بفخّ الزواج، لقناعته بأنّ ارتباطاً كهذا من شأنه أن يقتل الحبّ بالتدريج المملّ.

لكنّ مقاومته تنهار أمام سطوة الحبّ، وقدرته على تغيير المصير، غير أنّ أمراً ما يحدث، في كلّ مرة، يحول دون تنفيذ رغبته في الارتباط الرسمي بالمرأة التي تفانى في عشقها. وشاية من أحد ما عن حكاية قديمة، رسالة نصّية من شخصٍ غريب، وصلت في الوقت غير المناسب. التفاتة لا تعني شيئاً إلى رجل آخر في مناسبة ما. وسرعان ما ينهار كلّ شيء، ويفقد صاحبنا شهيته للمضيّ في قصة الحبّ الكبيرة التي راهن عليها. ينكفئ حزيناً، مهزوماً، مكسوراً، متشكّكاً في كلّ شيء. يلقي حكمه ومواعظه البائسة عن جماليات التحرّر من قبضة الحبّ الخانقة، ويتغزّل بالوحدة، كونها خياراً ذكياً، تماماً مثل الذي يعجز عن الوصول إلى العنب، فيرميه بتهمة الحموضة، ولا يعترف لنفسه على الأقل بأنّه فاشلٌ عاطفياً، وبأنّه من يتحمّل مسؤولية هذا الفشل، بسبب غيرته البلهاء التي تحرمه من متعة الحبّ، وفرصة الرفقة الجميلة، الكفيله بإعانته على تحمل قسوة الأيام. يكذب صاحبنا حين يقول إنّ الحبّ ليس مهماً حين نبلغ خريف العمر، وإنّ زمننا مضى إلى غير رجعة، ذلك أنّ حاجتنا إلى الحبّ لا تختلف كثيراً عن حاجتنا إلى الأكسجين، كي نتمكّن من التقاط أنفاسنا في هذا الدرب الشائك الطويل، الخانق. ولعلّه ذريعتنا الوحيدة في مواجهة حتمية الموت المتربص بنا، المتأهب للانقضاض على فرحنا، لحظة رفع شارة الاستسلام وحشية البياض.

عندما ينتهك فراس طلاس المقدّسات

حسين عبد العزيز

أثار الأخوان طلاس، فراس ومناف، في السنوات العشر الماضية، جدلاً واسعاً في الساحة السورية، من خلال أنشطتهما السياسية والعسكرية وتصريحاتهما الإعلامية. ويكمن الاهتمام الشعبي والإعلامي بمواقف فراس (رجل الأعمال السابق في قطاعات الإسمنت والألبان والبُن والمعادن والأغذية المعلبة والسكر) ومناف (قاد اللواء 104 في الحرس الجمهوري) بحكم علاقتهما السابقة بأولاد حافظ الأسد، وبأنهما كانا جزءاً من منظومة الحكم الضيقة في سورية، فهما نجلا وزير الدفاع الأسبق، العماد مصطفى طلاس، المقرّب جداً من حافظ الأسد، وبقي في منصبه 32 عاماً. وكان واضحاً منذ سنوات أن الأخوين يبحثان عن أدوار سياسية وعسكرية في المشهد السوري، بعدما فشلا في إقناع المعارضة بأهليتهما في أن يكونا جزءاً منها.

حمل العام الجاري تحرّكين بارزين للأخوين: أعلن فراس تأسيس «الحزب الوطني السوري»، فيما بدأ مناف التجهيز لرئاسة «مجلس عسكري»، يهدف إلى قيادة البلاد نحو مرحلة انتقالية. وفي ضوء هذين التطوّرين، يبدو مفهوماً وطبيعياً أن يدلو كل منهما بتصريحاتٍ عن مستقبل الوضعين، السياسي والعسكري، السوريين، بغض النظر عن مضمون هذه التصريحات ومدى التزامها بالخط السياسي المعارض.

ولكن، أن يدلي فراس طلاس بتصريحاتٍ لصحيفة إسرائيلية، ويعطي قيمة لإسرائيل، من حيث دور إيجابي كان يمكن أن تلعبه في الساحة السورية، فهذا خروجٌ عن المألوف، وضربٌ لكل التابوهات السياسية والأخلاقية في الوعي والوجدان السوريين. إن مجرد قبوله التحدث إلى صحيفة «ماكور ريشون» الإسرائيلية، المحسوبة على اليمين الصهيوني الديني (الاستيطاني)، فهذا اعتراف منه ليس بإسرائيل فحسب، بل بالاستراتيجية الاستيطانية داخل الأراضي العربية المحتلة. وبمجرّد قبوله بفكرة دور «بناء» لإسرائيل في سورية، فهذا يعني وضعها في مصفوفة الجهات القادرة على لعب دور إيجابي في سورية والبلدان العربية. لو جاءت تصريحات فراس طلاس قبل خمس سنوات أو أكثر، لقلنا إن رغبة الرجل في إسقاط النظام بأية وسيلة دفعته بالخطأ نحو إسرائيل، وإن كان هذا السلوك مرفوضاً بالأساس، ولكن أن تأتي تصريحاته في هذه المرحلة، بعدما انتهت العمليات العسكرية الكبرى في سورية، وثبتت مناطق النفوذ، فإن الأمر لا يتعلق بالوضع السوري، بقدر ما يتعلق بأجندةٍ تخدم إسرائيل في عموم المنطقة.

لم يتحدّث الرجل عن حزبه السياسي، ولا عن الدور المفترض لأخيه العسكري، ولم يتحدّث عن الوضع السياسي المستقبلي في سورية، ولا عن الدور الإيراني أو الضربات العسكرية الإسرائيلية، بل تحدّث عن علاقة بشار الأسد بزوجته وأخوته، وعن تصريحاتٍ للأخير عام 2011، لم يعد لها أية قيمة سياسية، ما يوحي أن المقابلة جاءت خارج السياق السياسي والإعلامي.

أبرز ما قاله إن «إسرائيل أخطأت بعدم تدخلها في الحرب الأهلية في سورية»، وإنه «بين عامي 2013 . 2015، نظر سوريون كثيرون بشكل إيجابي إلى إسرائيل، وكانت فرصة حقيقية للتغيير ولمستقبل جديد. واليوم عاد الشعب السوري إلى النظر بصورة سلبية لإسرائيل، لأنها أيّدت الروس وبقاء الأسد رئيساً. والآن على إسرائيل أن تفعل كثيراً من أجل تغيير هذه الفكرة السلبية». وثمة مغالطتان هنا. الأولى، اعتقاد نجل مصطفى طلاس أن إسرائيل تهتم لما يجري في سورية فيما يتعلق بالصراع بين النظام والمعارضة، وإنها تهتم بالحقوق والحريات والديمقراطية ودولة القانون. وتناسى أن الربيع العربي شكل خطراً استراتيجياً كبيراً على إسرائيل، فنشوء دول عربية ديمقراطية هو التهديد الأكبر لها. لم يدرك أن إسرائيل ليست معنية بما يجري في سورية، إلا من من ناحية حصول تهديد لها. ولهذا السبب مالت نحو النظام أكثر مما مالت نحو المعارضة التي يطغى عليها البعد الإسلامي. المغالطة الثانية، قوله إن سوريين كثيرين نظروا بإعجاب إلى إسرائيل في مرحلة معينة، وهذا كلام مناف للحق والحقيقة، فالشعب السوري مفرط في أيديولوجيته القومية. وما زال الصراع مع إسرائيل وسيبقى صراعاً وجودياً في الهوية السورية، وأن مسألة التعاطي مع إسرائيل تعتبر انتهاكاً للمقدّسات في صفوف المعارضة. على الرغم من هذه المغالطات، ليست

> لا تخرج تصريحات طلاس لصحيفة إسرائيلية عن محاولة تلطيف صورة إسرائيل من خلال قدرتها على تأدية دور في إسقاط النظام

مما مالت نحو المعارضة التي يطغى عليها البعد الإسلامي. المغالطة الثانية، قوله إن سوريين كثيرين نظروا بإعجاب إلى إسرائيل في مرحلة معينة، وهذا كلام مناف للحق والحقيقة، فالشعب السوري مفرط في أيديولوجيته القومية. وما زال الصراع مع إسرائيل وسيبقى صراعاً وجودياً في الهوية السورية، وأن مسألة التعاطي مع إسرائيل تعتبر انتهاكاً للمقدّسات في صفوف المعارضة. على الرغم من هذه المغالطات، ليست المسألة الجوهرية في منطوق كلام فراس طلاس، وإنما في توقيته وغايته والجهة الموجّه إليها هذا الكلام. وهنا تطرح بعض الأسئلة والاستفسارات: ما الذي يجعل صحيفة إسرائيلية ثانوية تتصل بطلاس، وتجري معه لقاءً عبر الهاتف للحديث عن قضايا أصبحت ميتة سياسياً، ولا تحظى بالاهتمام الإعلامي؟ لماذا تهتم صحيفة إسرائيلية محلية معنية بالاستيطان بوضع سياسي مضى عليه عشر سنوات؟

ثمة ملاحظات لا بد من طرحها: لا تخرج تصريحات طلاس عن محاولة تلطيف صورة إسرائيل من خلال قدرتها على لعب دور في إسقاط النظام السوري، وإنهاء حالة الاستبداد مقدمة لبناء نظام ديمقراطي. ولا تنفصل هذه التصريحات، بطبيعة الحال، عن موجةٍ عربيةٍ متلهفة للتطبيع مع إسرائيل والانفتاح عليها، لعبت الإمارات، حيث يقيم فراس طلاس، فيها دور العرّاب. وهي موجة تعمل، منذ فترة، على تلميع صورة إسرائيل في الوعي العربي، منارة للحرية والسلام. ثانياً، ليس مصادفة أن تأتي تصريحات فراس طلاس في هذا التوقيت، بعدما أصبح له حزب سياسي، وكأنه يبحث عن دور سياسي مستقبلي، يحظى وبقبول أميركي. ثالثاً، تهدف مثل هذه التصريحات إلى توجيه ضربة سياسية للمعارضة وتشكيكا في أخلاقياتها، في وقت تخدم النظام السوري الذي طالما استغلّ مثل هذه الحالات الفردية، لاتهام المعارضة بالعمالة لإسرائيل والولايات المتحدة، وحالة كمال اللبواني ماثلة في الذاكرة. رابعاً، من الواضح أن عقلية طلاس لا تنفصل عن عقلية النظام السوري القائمة على مكيافيلية انتهازية، تساوم على كل شيء من أجل تحقيق مصالحه الضيقة.

هل علينا التذكير بتصريح رامي مخلوف عام 2011 حين قال لصحيفة نيويورك تايمز «إذا لم يكن هناك استقرار في سورية، فلن يكون هناك استقرار في إسرائيل»؟ وهل علينا التذكير أيضاً بما جرى في 5 يونيو/ حزيران عام 2011، حين أرسل النظام مئات السوريين والفلسطينيين لاجتياز السياج الحدودي والعبور إلى الجولان المحتلة، في خطوةٍ لم تحدث منذ نهاية حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973؟ .. إنها رسائل سياسية واضحة، مفادها بأن أي تهديدٍ لنظام الحكم في دمشق سينعكس سلباً على إسرائيل، وما المقاومة والممانعة إلا أداتان أيديولوجيتان لخدمة السلطة. يعيد فراس طلاس اليوم منطق النظام السوري، ولكن هذه المرّة من بوابة الشعب السوري المعارض، البريء منه براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب.

(كاتب وإعلامي سوري)

كاريكاتير عماد حجاج

العناد ليس دائماً سياسة ناجحة

داود كتّاب

هناك، في العمل السياسي والوطني، قضايا وأمور يعتبرها بعضهم ثوابت تتطلب مواقف صلبة غير قابلة للتفاوض. والعناد السياسي الثوري في هذه الحالات يكون مقبولاً، بل مرغوباً، وغالباً يوفر نتائج إيجابية، فمثلاً موقف القيادة الفلسطينية، برئاسة محمود عباس، في تعاملها مع الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، وصهره جاريد كوشنر، وحاشيته، كان مشرّفاً، فقد أدّت المقاطعة الفلسطينية الكاملة لأيّ تعامل مع إدارته، بعد تنفيذها قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، وإعلانها عمّا سماها أبو مازن «صفعة القرن»، أدّت إلى نتائج مهمة على الصعيد الوطني. كما نجحت سياسة الرئيس عباس، في ما يتعلق برفض الانقسام وعدم التعامل مع حركة حماس في مرحلة ما، في الوصول إلى الوقت الذي قبلت فيه قيادة «حماس» بضرورة العودة إلى الشعب وإنهاء التفرّد السياسي.

لكنّ سياسة المقاطعة والعناد والانتقام ليست سياسة ناجحة دائماً، خصوصاً عندما يكون الطرف الآخر فلسطينياً، فمرحلة العودة إلى الشعب الفلسطيني، من خلال انتخابات تشريعية ورئاسية واستكمال للمجلس الوطني، تتطلب التشاركية وسعة الصدر، وتقبّل كلّ الآراء والتحرّكات، بما في ذلك ممن قد يكونون غير مرغوبين، أو قاموا بأعمال أو قرارات غير مقبولة. وقد اتخذ الرئيس عباس وحركة فتح قراراً حاسماً باستبعاد ناصر القدوة أخيراً، بسبب مخالفته، بحسب قيادة «فتح» قرارات الحركة، وهذا أمر خاص بها. لكنّ ما حدث بعد ذلك من قرارات، لأسباب سياسية أو فصائلية ضيقة، يضرّ بالشعب الفلسطيني، ذلك يجب ألا يكون مقبولاً.

كان الراحل ياسر عرفات زعيم «فتح»، لكنّه كان أيضاً زعيماً منتخباً للشعب الفلسطيني. وبذلك، هل من المقبول توقيف الدعم المالي لمؤسسةٍ تحمل اسمه وتخلّد ذكراه؟ هل من المقبول أن يتخذ الرئيس أبو مازن نفسه قراراً مخالفاً للنظام الداخلي لمؤسسة ياسر عرفات، بعزل رئيس مجلس إدارتها، ناصر القدوة، من دون القيام بها الأطر المؤسّسة وأهمها مجلس الأمناء؟ صحيح أنّ محمود عباس رئيس فخري للمؤسسة، لكنّه ليس رئيساً فعلياً، بحسب الأنظمة التي تلعّ، في كل أدبياتها، على أنّها مؤسّسة مستقلة. يقول موقعها إنّ «مؤسّسة ياسر عرفات مؤسّسة مستقلة... تأسّست لغاية المحافظة على تراث الرئيس الراحل، وتخليد ذكراه لدى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والصديقة، تتمتع بالاستقلالية القانونية والمالية والإدارية، ويقود عملها هيئاتها القيادية». وتفيد المادة 18 من نظام المؤسّسة الداخلي أنّ زوال عضوية مجلس الإدارة تتم فقط على خلفية «صدور حكم بحق العضو بأيّة جنايةٍ أو جنحة مخلّة بالشرف أو الآداب العامة». ويتم العزل بحسب اللوائح الداخلية فقط، من خلال «صدور قرار بزوال العضوية من مجلس الإدارة، بأغلبية أعضائه، على أن يعرض ذلك على مجلس الأمناء».

وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، فإنّ رئيس دولة فلسطين محمود عباس «أصدر قراراً بإقالة الدكتور ناصر القدوة من رئاسة مجلس إدارة مؤسّسة ياسر عرفات وعضوية مجلس أمنائها. وكلف سيادته، عضو مجلس إدارة المؤسسة المستشار علي مهنا، قائماً بأعمال رئيس مجلس الإدارة لمدة ثلاثة شهور». هل يعقل أن يخالف الرئيس عباس، المكلف بالدفاع عن القانون والنظام العام، مخالفة واضحة لمؤسسة وطنية، فقط بسبب اختلاف فصائلي مع شخص ما في قيادتها؟

لقد أصاب الرئيس عباس في عناده، عندما أصرّ على الثوابت الفلسطينية في تعامله مع الولايات المتحدة، ومع قادة الانقسام في غزّة، لكنّه أخطأ في نقل عناده وروح الانتقام في الشأن الداخلي الفصائلي. والمأمول أن تجري الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية الفلسطينيتان في موعديهما، ويعود للشعب الفلسطيني حقه في اختيار ممثليه، ومن يديرون شؤون الوطن. ومن المفيد أنّ الانتخابات، التي ستتم على أساس التمثيل النسبي على مستوى الوطن، ستفرض على الجميع ضرورة التحالفات، وستنتج عنها حكومة ائتلافية تدير الوطن على أساس المشاركة في القرارات، وليس التفرّد بها.

(كاتب فلسطيني)

الشباب التونسي وفقدان الثقة

المهدي مبروك

تطوي تونس عقداً على سقوط النظام في مسارٍ مربكٍ من انتقال ديمقراطي متعثر، تتفاقم فيه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قادحاً لاندلاع الثورة. وقد نبهت زيارة وفد رفيع المستوى من البنك الدولي، في الأسبوع الماضي، إلى خطورة الوضع، فنسب الفقر ارتفعت بشكل غير مسبوق، علاوة على أزمة مالية حادّة تهدّد البلاد بالإفلاس. ولم يعد السيناريو اللبناني، بحسب تصريحات أعضاء في الوفد، مستبعداً، إذا لم تتخذ الحكومة حزمة من الإجراءات الجريئة في الأشهر القليلة المقبلة، علّها تحدّ من آثار هذه الأزمة على فئاتٍ واسعةٍ لم يعد في وسعها الصبر، بل مستعدّة إلى أن تجنح إلى العنف، سخطاً على طبقة سياسية لم تعد تثق فيها، بل إنّها غدت موضوع نقمتها.

التحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس في الأسابيع القليلة الماضية، فضلاً عن نتائج استطلاعات الآراء تثبت الهوة السحيقة بين فئات الشباب والنخب السياسية الحاكمة أو المعارضة. لا أحد ينكر أنّ الشباب كانوا من أهم الفئات التي شاركت في مختلف أحداث الثورة، وجلّ المنعطفات التي عرفها مسار الانتقال الديمقراطي لاحقاً، حتى ذهب بعضهم إلى وصف الثورة التونسية بأنّها ثورة الشباب، علاوة على صفات أخرى، ظلت لصيقة إلى حدّ ما بهذه الفئة، على غرار ثورة الحرية والكرامة... إلخ. لقد أطلقت الثورة لهؤلاء أحلاماً بحجم السماء، وزادت الأحزاب، بشكل مبكّر، في رفع انتظارات هؤلاء ضمن سوق انتخابي لا يتورّع عن التلاعب بعواطفهم، فهم مجرّد خزّان انتخابي، وجب الاستيلاء عليه بكلّ الحيل الممكنة، حتى وإن كانت عواقبه وخيمة.

في هذه السياقات المتسمة بالهشاشة الاقتصادية والسياسية، وتنامي مشاعر السخط الاجتماعي على النخب السياسية، حكماً ومعارضة، صاغ الشباب صوراً وتمثلات جدّ سلبية عن الطبقة السياسية، فالساسة بالنسبة إليهم فاسدون، لا يعيرون للمصلحة الجماعية أيّ اهتمام، لذا يغفلون، عن قصد أو جهل، القضايا الحقيقية للبلاد، ومنها قضية التنمية العادلة، وتشغيل الشباب، فضلاً عن جودة الخدمات التي تليق ببلدٍ أنجز ثورة.

يحيا الشباب عشرات تجارب الإذلال اليومي، في ظلّ شحّ الموارد المالية للعائلة، يدفعهم الفقر إلى وضعياتٍ عسيرة واختيارات قاسية، ما عمّق عجزهم عن تقرير مصائرهم وحسم خياراتهم، وذلك ما يجعلهم عرضة لمختلف عمليات السمسرة والابتزاز: أحزاب سياسية تنظر للزبونية، جماعات إرهابية، شبكات المخدرات والأشكال المذلة من تشغيل هش، يتقنه رأسمال مالي يتعيش من التهريب والفساد.

لا يثق الشباب، أكثر من أيّ وقت مضى، في الساسة والمدرسة والوطن والحبّ والعائلة، حتى وقعوا فريسة لهذا القلق الوجودي المدمّر، فهم عاجزون عن تقديم أيّ إسقاطات على المستقبل، أو صياغة برامج يسعون إلى تحقيقها أو يخطّطون لإدراكها، والكلّ يعلم أنّ هذه التواريخ والأهداف المستقبلية تشكل للشباب محطاتٍ زمنيةً مقبلة، يفترض أن تشدّهم إلى الحياة والوطن.

على خلاف ذلك، لا يعرف الشباب التونسي مآلات وضعيتهم، ولا يستطيعون التصرّف في الزمن. إنّهم يدلفون إلى نفقٍ لا يبدو الخروج منه قريباً. تستفحل أزمة الثقة التي تعصف بفئاتٍ واسعةٍ من الشباب في ظلّ ترهل الزعامات السياسية التي تتراجع نسب الثقة بها، في مناخ من الشعبوية، وأثبتت مبكراً عدم فاعليتها وعجزها عن تحقيق حاجات حقيقية وملموسة، بعد مضيّ سنة ونصف السنة على الانتخابات، وقد شكل الشباب خزّاناً انتخابياً مهماً للرئيس قيس سعيد.

الفقر وسوء التغذية والأمراض العضوية والنفسية، وهي آفاتٌ خلنا أنّ تونس قد قطعت معها بشكل نهائي، تفترس حالياً فئاتٍ واسعة من الشباب. لم تعد العائلة، في ظلّ تراجع القدرة الشرائية لجلّ الشرائح الاجتماعية، قادرة على احتضان أبنائها ضمن مسارات تفكّك عائلي مخيف لذلك، يعاني الشباب، في هذه الأوساط تحديداً، من مشاعر الصدمة والخيبة، ويشعرون أنّهم غير مرغوب فيهم، وميؤوس منهم وبلا آفاق. هناك أكثر من رابط سببي بين مشاعر الحرمان والإذلال ومختلف أشكال التدمير الذاتي: عنف ذاتي على الجسد، محاولات انتحار أو الإقدام عليه، مخدّرات... إلخ.

في اللوحة مناطق نور وبياض، علينا أن نوسّعها، حتى نحاصر العتمة تدريجياً، علّها تختفي. والسياسي الجيد هو رسّام وصانع أحلام. هكذا ردّد مؤسّس السريالية، أندريه بروتون.

> لا يعرف الشباب التونسي مآلات وضعيتهم، ولا يستطيعون التصرّف في الزمن

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

الثائر كورتي وسفارة كوسوفو في القدس

إبراهيم فريحات

التقيت رئيس وزراء كوسوفو السابق، ألبين كورتي، في مكتبه المتواضع في وسط العاصمة بريشتينا عام 2005، وكان وقتها القائد الشاب المدافع عن قيم الحرية والعدالة والكرامة، والذي جذب، بكاريزميته المتميزة، الجموع الكبيرة حوله من الألبان، لمقاومة الحكم الصربي للإقليم. كنت شاهداً على التظاهرات التي يقودها ألبين ضد الإدارة الدولية للإقليم بعد الانسحاب الصربي، رافضاً المساومة على حرية شعبه، برفضه استبدال الحكم الصربي بحكم آخر من الأمم المتحدة. هو المقاتل نفسه، الثائر المدافع عن قيم الحرية ومقاومة المحتل، غزّه، بعد إقامة حكومة بلاده علاقات دبلوماسية مع أعتى دول الاحتلال والتمييز العنصري، إسرائيل، الشهر الماضي (فبراير/ شباط): «ترحب بالأخبار الجيدة بتأسيس علاقات دبلوماسية بين كوسوفو وإسرائيل، ونتطلع إلى العمل معاً لتعميق علاقاتنا السياسية والاقتصادية والثقافية». وفي الأسبوع الماضي، ذهبت الدولة الفتية، كوسوفو، التي حصلت على استقلالها عام 2008، إلى أبعد من ذلك بكثير، بافتتاح سفارتها في القدس، لتكون الثالثة في العالم التي تقترف هذه الخطوة، بعد الولايات المتحدة وغواتيمالا.

لقد أقدمت حكومة كوسوفو، برئاسة عبد الله هوتي، على افتتاح سفارتها في القدس، في مارس/ آذار الجاري، متحّدية بذلك ليس فقط شبه الإجماع الدولي على رفض هذه الخطوة، لكن أيضاً متحّدية جائحة كورونا، بإصرارها على عقد حفل توقيع افتراضي عن بعد لتبادل فتح السفارات مع دولة الاحتلال، الذي قد يكون الأول من نوعه في التاريخ الإنساني بالاحتفال افتراضياً، بفتح سفارات وإقامة علاقات دبلوماسية. نددت دول في منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي بالخطوة، واعتبرتها انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وخرجت الرئاسة الفلسطينية بتصريح يتيم، نددت فيه بالخطوة، ووصفتها بأنّها مخالفة للقانون الدولي.

مجموعة من المكاسب السياسية المتخيلة تدفع سلطات كوسوفو إلى حسم موقفها من الصراع لمصلحة إسرائيل. وكذا المقاتل من أجل الحرية والعدالة، ألبين كورتي، إلى التحالف مع أعداء الحرية في فلسطين. أولاً، كانت الولايات المتحدة من قادت التدخل العسكري عام 1999، الذي أدّى إلى انسحاب حكومة صربيا من كوسوفو. لذلك، يمكن مشاهدة تمثال بيل كلينتون في أهم شوارع بريشتينا، وكذلك تسمية شوارع باسم جورج دبليو بوش في تيرانا عاصمة ألبانيا. وهناك أيضاً لوبي ألباني فاعل في الولايات المتحدة، وتحديداً في نيويورك، كان له دور أيضاً في المساعدة بقرار التدخل العسكري ذاك، إلا أن كوسوفو اليوم تأمل إيجاد حالةٍ من الاصطفاف لمصالحها، مع تلك التي تحرّك التحالف العضوي الأميركي - الإسرائيلي. ومن أجل ذلك، فإنّ بريشتينا مستعدّة للذهاب إلى أقصى الحدود، ففتح سفارة لها في القدس المحتلة.

قد تستطيع كوسوفو فعلاً تحقيق بعض المكاسب السياسية من جرّاء هذا التحالف، لكنّها ستدفع ثمناً استراتيجياً كبيراً مقابله، مثل انسلاخها عن محيطها الثقافي ومخزونها الاستراتيجي، المتمثل بعلاقاتها مع دول العالم الإسلامي الذي، ولو لم يقدم الكثير لفلسطين، إلا أنّ مسألة القدس، بالتحديد، أكبر بكثير من الحسابات القُطرية الفلسطينية - الإسرائيلية، إذ تمتد إلى فضاء المدينة الديني والثقافي والهوياتي أيضاً. بالدرجة نفسها من الأهمية، إلحاق كوسوفو بمعسكر اليمينية الترامية، والاحتلال العسكري الإسرائيلي لأرض الغير، والتمييز العنصري في فلسطين، سيفرض، بالضرورة، إعادة لتأصيل الصراع، وأيضاً إعادة تعريف المنظومة القيمية التي بنتها قيادات جيش تحرير كوسوفو الذي كان ألبين كورتي أحد قادته، وكان أيضاً مساعداً لمن كان يعرف بـ«ماندبلا البلقان»، آدم ديماتشي، وكانت الصراع في كوسوفو يقدّم باعتباره ثورة حرية وكرامة ضد الاحتلال الصربي. لا يمكن أن تنتمي إلى ماندبلا العدالة والحرية والثورة ضد الآبارتهايد، وتكون متحالفاً معه في الوقت نفسه. لقد رفض كورتي الاعتراف بشرعية المحكمة التي قدّم لها عام 1999، معتبراً نفسه متأصلاً من أجل الحرية، مخاطباً القاضي بأنّ كلّ شيء قلته وفعلته كان باختياري. قمت بذلك بكرامة وأنا فخور به. اليوم، سيجد كورتي نفسه، قد يضع يده بيد القاضي الإسرائيلي الذي يحاكم الثوار الفلسطينيين الذين ثاروا للكرامة والحرية التي ثار من أجلها كورتي عام 1999.

لكن، حتى لا يُحمَّل كورتي الإثم كله، أو حتى رئيس الوزراء، المندفع نحو التحالف مع المحتل الإسرائيلي، عبد الله هوتي، ينبغي السؤال عن دور القيادة الفلسطينية نفسها ودورها في تحمّل المسؤولية تجاه هذا التغير الراديكالي في موقف البلقان، أو يوغسلافيا السابقة من التضامن التاريخي مع القضية الفلسطينية إلى فتح السفارة في القدس. أقلّ ما يمكن قوله، أنّ إدارة السياسة الفلسطينية للعلاقات مع الصراع في كوسوفو كانت تقوم على الإهمال والارتباك، فهي لم تعترف بكوسوفو منذ إعلان استقلالها عام 2008، ولم تستطع حسم موقف صريبا تجاهها أيضاً، المنفتحة أيضاً على العلاقات مع إسرائيل. أي إنّ الدبلوماسية الفلسطينية عملت على خسارة الطرفين، عوضاً عن أن تكسبهما كليهما أو أحدهما على الأقل. كذلك، اتهمت بعض القيادات في كوسوفو السلطة الفلسطينية بأنّها حرّضت ضدها على الساحة الدولية. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الموقف الفلسطيني من خبر فتح سفارة كوسوفو في القدس لم يتعدّ تصريحاً يتيماً للرئاسة الفلسطينية ينندّد بذلك، مؤثرة عدم الاستثمار في الفضاء الإسلامي الواسع للتحرّك ضد بريشتينا، كما فعلت تركيا عوضاً عن الرئاسة الفلسطينية.

لقد أدّت انتخابات كوسوفو البرلمانية منتصف الشهر الماضي (فبراير/ شباط) إلى فوز حزب «حق تقرير المصير»، ما يوحي بعودة زعيمه كورتي قريباً إلى منصب رئاسة الوزراء في كوسوفو. التقطت القيادة التركية هذا التطور، واجتمع سفيرها في بريشتينا معه، وصرح بأنّ علاقات كوسوفو مع بلاده ستتضرّر إذا فُتحت السفارة في القدس، ما جعل كورتي يقول إنّ حكومته المقبلة ستعيد دراسة أمر إقامة سفارة إسرائيل في القدس، بعد الاطلاع على أوراق الحكومة السابقة. هذا يفتح نافذة للأمل للتحرّك الدبلوماسي الفلسطيني الذي ربما آثر خوض ليس فقط معارك الانقسام بين حركتي فتح وحماس، بل أضاف إليها أيضاً معارك الانقسام الداخلي في حركة فتح ولجنتها المركزية لحسم منصب الرئيس الفلسطيني.

ستشهد الأيام المقبلة تغيراً مهماً على مستوى الحكومة في كوسوفو، ليشكل ذلك فرصة يمكن استثمارها باتجاه التغيير في الموقف من فتح السفارة في القدس، خصوصاً إذا تسلّم ألبين كورتي رئاسة الوزراء من جديد، والمطلوب تحرك فلسطيني في هذا الاتجاه. فعلى الرغم من إدراكه ما يتطلبه عالم السياسة من التمسّك بالمصالح، والتخلي عن المبادئ، فإنّ الثائر المناضل من أجل الحرية والكرامة الإنسانية، ألبين كورتي، ربما لم يمت بعد، وما زال ينبض في داخله وبحاجة إلى من يوقظه. لقد غرّدت رداً عليه عندما رحّب بإنشاء العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، فقلت له: «ربما تحقق بعض المكاسب السياسية من هذا التحالف، لكنك ستخسر نفسك في هذه العملية، ارجع إلى قيمك الإنسانية يا ألبين». والأيام المقبلة وحدها ستكون كفيلة بحسم الصراع بين كورتي الثائر وكورتي السياسي.

(أكاديمي فلسطيني)

> إدارة السياسة الفلسطينية للعلاقات مع الصراع في كوسوفو كانت تقوم على الإهمال والتخبط والارتباك

جمهورية كوسوفو عندما تعاديها دولة فلسطين

معن البياري

أخفق الفلسطينيون في اصطفافاتهم في غضون نزاعات غير قليلة، في العالم. أكّدت هذا، أخيراً، أن جمهورية كوسوفو (أو كوسوفا بتسميةٍ أصحّ غير نافعة) لم تكتف بعلاقاتٍ دبلوماسيةٍ متبادلةٍ مع إسرائيل، بعد أن صارت الأخيرة الدولة المائة التي تعترف بها، بل أيضاً افتتحت، الأسبوع الماضي، سفارتها في القدس الشرقية المحتلة، لتكون في هذا السلوك، الخارج عن القانون الدولي، الثالثة بعد الولايات المتحدة وغواتيمالا، ولتصير الدولة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة التي ترتكب هذا الفعل الشائن. ومن حزمة دلالاتٍ في الخبر أن استقلال شعب هذه الدولة الفتية، بجمهوريةٍ معلنةٍ في العام 2008، وتحرّره من اضطهاد الحكم اليوغوسلافي، ثم الصربي، لا يعني بالضرورة الانتصار لشعبٍ آخر، احتلّت أرضه، وتشتّت منه لاجئون، هو الشعب الفلسطيني.

لا يلتفت أهل الحكم والقرار في جمهورية كوسوفو إلى مبادئ الحق، ولا إلى قرار لمجلس الأمن عمره 40 عاماً، يرفض إعلان إسرائيل القدس عاصمة كاملة موحّدةً لها، ولا إلى «أخوة إسلامية»، وإنما إلى رضى الولايات المتحدة، وإلى ما قد يُحسب انتقاماً من أهل القرار في دولة فلسطين التي آثرت، وهي التي لم تتحقق، أن لا تكون كما 11 دولة عربية، وتعترف بجمهورية كوسوفو، بل لا يوفر المسؤولون الفلسطينيون مناسبة لإسناد صربيا، الخصم (أو العدو؟) الدائم لهذه الجمهورية، من قبيل إعلان سفير فلسطين في بلغراد، قبل أكثر من عام، أن دولته ستعارض انضمام كوسوفو إلى الشرطة الدولية (الإنتربول). وكان هذا الرجل، في 2014، قد صرّح أن «كوسوفو كانت دائماً جزءاً من صربيا». والمرجّح أن ناس هذه الجمهورية لا ينسون دعوة السلطة الفلسطينية رئيس صربيا الأسبق، ميلوسيفيتش، إبّان الحملة العسكرية العنيفة على ألبان كوسوفو، وإقرار عيد الميلاد للمسيحيين الأرثوذكس، في العام 2000 في بيت لحم (لم يمكنه تلبية الدعوة). ولعلها مقيمةٌ في مدارك الكوسوفيين (والكروات والبوسنيين ربما) تلك العلاقة الوثيقة بين يوغوسلافيا تيتو ومنظ

آراء

يحدث في معارك تعز

بشرى المقطري

على هامش المعارك الطاحنة في جبهات مأرب في اليمن، تدور معارك بين القوات التابعة للسلطة الشرعية ومقاتلي جماعة الحوثي في مدينة تعز، أسفرت عن سيطرة قوات السلطة الشرعية على منطقة الكُدحة في النواحي الغربية من المدينة، وبلاد الوافي في منطقة جبل حبشي، كما حُرّرت قرى وجبال استراتيجية في مديرية مقبنة، فوصلت المعارك إلى تخوم منطقة البرح التي تشكل موقعاً استراتيجياً مهماً يطلّ على مديريات الساحل الغربي، إضافة إلى فتح جبهاتٍ جديدةٍ في شرق المدينة، ما أدى إلى سيطرة قوات السلطة الشرعية على منطقة الأحكوم في مديرية حيفان التي يتمركز بها مقاتلو جماعة الحوثي، وتشكل بجبالها موقعاً استراتيجياً لعملياتها في اتجاه عدن. وبالتالي، تحتل تلك التطورات العسكرية أهمية كبيرة، سواء على الصعيد العسكري والسياسي والإنساني، فإضافة إلى أنّ تحرير تلك المناطق من قبضة جماعة الحوثي، بعد سنواتٍ من تهجير الأهالي يمثل انفراجةً إنسانيةً ستمكّنهم من العودة إلى مناطقهم، بما في ذلك تسهيل حرية انتقال المواطنين المحاصرين من منطقة الحوبان إلى المناطق المحرّرة في الريف الغربي، فإنّ سيطرة القوات التابعة للشرعية على منطقة الكُدحة ومناطق في جبل حبشي، وحتى مناطق في مديرية مقبنة، تعني توفير ممرات اقتصادية جديدة ستسهم في إنعاش حياة المواطنين. ومن جهة ثانية، فإنّ انتزاع المناطق الغربية من قبضة جماعة الحوثي يعني فقدانها مواقع عسكرية متقدّمة للضغط على قوات العميد طارق محمد عبدالله صالح في الساحل الغربي من جهة، وقوات السلطة الشرعية في مناطق اللواء 35 مدرع من جهة ثانية، وهو ما يعني قطع الإمدادات على مقاتلي الجماعة للهجوم على الساحل الغربي، وذلك في حال استطاعت قوات الشرعية المحافظة على مكاسبها العسكرية في الريف الغربي، والتقدّم إلى منطقة البرح، إلا أنّ الأهم هو السيناريوهات التي قد ينتجها سير العمليات العسكرية واتجاهها في الأيام المقبلة، بما في ذلك إعادة ترتيبها الخريطة العسكرية وثقل القوى المحلية المسلحة.

لطالما أديرت جبهات القتال في مدينة تعز وفقاً لأولويات القوى السياسية التي تسيطر على المؤسسة العسكرية، وهكذا أصبحت جبهات القتال ورقةً سياسيةً لتحقيق مكاسب الطرف المهيمن، أو تستخدم في معاركها ضد منافسيها وإزاحتهم من المشهدين، العسكري والسياسي، في المدينة، كما حدث في دورات عديدة من الصراعات البينية التي شهدتها تعز. لذلك، تمثل التطورات العسكرية في جبهات المدينة متغيراً مفاجئاً في توقيتها ودلالاتها، ومن ثم النتائج المترتبة عليها، فقد ظلت جبهات المدينة حتى الرابع من مارس/ آذار الجاري متوقفة تماماً، مع تعزيز جنودٍ من ألوية الجيش إلى جبهات مأرب، وهو ما يجعل اندلاع المعارك في تعز تخضع لأحد الاحتمالين: أن تكون استجابة للضغط الشعبي بتحريك الجبهات مع اشتداد هجوم مقاتلي جماعة الحوثي على مدينة مأرب، أو أن تكون حصيلة مقاربة سعودية جديدة لتغيير الخريطة العسكرية الكلية من خلال التضييق على جماعة الحوثي، خصوصاً مع دخول الطيران السعودي في الجبهة الغربية لمدينة تعز لأول مرة منذ سنوات، وكذلك وصول تعزيزاتٍ عسكريةٍ سعودية إلى سواحل مدينة الحديدة، واشتداد المعارك هناك، بما في ذلك تحريك جبهات مدينة حجّة، وتقدّم القوات المشتركة في منطقة عبس في مدينة حجّة، تحت غطاء الطيران السعودي. وفي كلّ الحالات، وأيّاً كان سبب تحريك الجبهات في مدينة تعز، فالأكيد هنا أنّه نتيجة مباشرة للمعارك المحتدمة في جبهات مدينة مأرب، فقد أدّى حشد الجماعة معركتها التي ظنتها فاصلة وسهلة للاستيلاء على مدينة مأرب، معقل السلطة الشرعية، والثقل الاقتصادي الرئيس في اليمن، إلى نقل جزءٍ كبيرٍ من مقاتليها من معظم الجبهات المستقرّة، ومنها جبهات مدينة تعز، وتحديداً الجبهات الغربية المتوقفة، مقابل اعتمادها على مجاميع من المقاتلين الموالين لها من أبناء هذه المناطق، لقيادة المعارك ضد قوات السلطة الشرعية، الأمر الذي سهّل تقدم قوات الشرعية في الأيام الأولى من اندلاع المعارك، ما أفقد جماعة الحوثي مناطق استراتيجية مهمة في غرب تعز، وإنْ حاولت استجماع قواتها وتعزيز مواقعها في جبل العرف في مديرية مقبنة التي سبق وأن سيطرت عليه قوات الشرعية قبل أكثر من أسبوع، فيما ظلّ استهداف المدنيين الوسيلة المُثلى للجماعة، إذ قتل عشرات من المدنيين وأصيب غيرهم، في الكدحة وجبل حبشي، من جرّاء قذائف الجماعة وصواريخها.

وقد انعكس تأثير المعارك المحتدمة في جبهات مدينة مأرب بشكل جلي على سير المعارك في تعز، سواء في الريف الغربي، أو في الجبهات الشرقية، وكذلك تغير موازين القوى المحلية بين المتصارعين، إذ يبدو أنّ إدارة جماعة الحوثي عملياتها القتالية تنحصر في معركة مأرب، بوصفها معركة استراتيجية بالنسبة لها، والجبهة الرئيسية التي ستمكّنها من تغيير دفّة الصراع في جميع جبهات الحرب في اليمن، بما في ذلك جبهات تعز، فمع محاولة مقاتلي جماعة الحوثي استعادة مواقعهم في الجبهة الغربية، وكذلك حشد مقاتلين محليين في الجبهات الشرقية، من أبناء المنطقة، لصدّ تقدّم قوات الشرعية في مديرية حيفان، فإنّها تحرص على أن يكون ذلك بأقل الخسائر، وبما لا يضرّ بتركيز حشد مقاتليها المدرّبين إلى جبهات مأرب. وفيما أدّى تحوّل مقاتلي الجماعة إلى موقع الدفاع، وتحديداً في شرق مدينة تعز، إلى تنامي أمل أبناء المدينة في تحريرها من القبضة الخانقة لجماعة الحوثي، وتمظهر ذلك في التحشيد الشعبي والعسكري والمالي لدعم جبهات الريف الغربي، فإنّ المحكّ في تحقيق أهداف العمليات العسكرية في تعز، هو استغلال تركيز جماعة الحوثي على جبهات مأرب، والذي يبدأ من قدرة القوى المحلية السياسية في المدينة على توحيد جبهتها الداخلية تحت هدف مشترك، بحيث لا تدار المعارك في الجبهات وفقاً لأولويات طرف سياسي. تبرز، في ضوء سير المعارك، تحدّيات جوهرية تفرض نفسها في إدارة الجبهات في مدينة تعز، وأهمها انقسام القوى السياسية حول الأولويات التي تحدّد سير المعارك واتجاهها، وكذلك سيطرة قوة سياسية وحيدة على القرار العسكري، وهو ما يجعل القرار العسكري، في النهاية، يخضع لإرادتها، إذ قد تعيق سيطرة حزب التجمع اليمني للإصلاح على المؤسسة العسكرية في مدينة تعز فرص استثمار تشتت جماعة الحوثي في جبهات تعز، نتيجة تركيز ثقلها في مأرب، فمع انخراط تشكيلات عسكرية عديدة في معارك مدينة تعز، منها اللواء الخامس، حماية رئاسية الذي خاض معارك الريف الغربي بقيادة القائد السلفي عدنان رزيق، واللواء «35» مدرّع، وكذلك مشاركة اللواء 20 مشاة من القوات المشتركة المدعومة إماراتياً بقيادة وزير الدفاع الأسبق اللواء الركن، هيثم قاسم طاهر، فإنّ إدارة حزب الإصلاح هذه المعارك، والزخم الشعبي، يشيران إلى أنّه لم يغادر بعد تكتيكه الاستراتيجي القائم على مواجهة منافسيه أولاً قبل خصومه، فإضافة إلى تصريحات القيادات السياسية للحزب عن أولوية السيطرة على منطقة المخا، التابعة إدارياً لمدينة تعز، حيث تتمركز القوات العسكرية المنافسة لحزب الإصلاح، ممثلاً بقوات العميد طارق محمد عبدالله صالح، المدعومة إماراتياً، وهو ما يتقاطع مع أطروحات القادة العسكرين المنتمين لحزب الإصلاح، والمسيطرين على المؤسسة العسكرية، فإنّ تدنّي عملية إسناد قوات اللواء الرابع مشاة جبلي، التابع لحزب الإصلاح، قوات اللواء 35 مدرّع الذي يخوض معارك شرسة في جبهتي الشقب والأحكوم، على الرغم من أنّ مسرح عملياتهما مشتركة، قد يكون مؤشّراً إلى سياسة القوى المهيمنة على المؤسسة العسكرية في التركيز على جبهات الريف الغربي. ومن جهة أخرى، تسعى القوات العسكرية إلى تحقيق تقدّم نحو الغرب، أي في اتجاه جبهة الساحل الغربي، حيث قوات العميد طارق، فيما تتجاهل الجبهة الأقرب، وهي تحرير منطقة الحوبان التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، وتفرض من خلالها حصاراً على الأهالي. وعلى الرغم من خطورتها، وأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية للجماعة، والتي لن تضحّي بها، تحت أيّ ظرف، فإنّ التركيز على جبهات الغرب قد يكون مؤشّراً للمضي في استراتيجية مواجهة الخصوم، في حال لم يحدث في الأيام المقبلة دعم عسكري حقيقي للجبهات المطلة على منطقة الحوبان. ومن جهة ثالثة، تثير الانتهاكات التي طاولت معارضين لحزب الإصلاح في منطقة جبل حبشي، بعد تحريرها من قبضة الحوثيين، تخوفاً كبيراً للقدرة الباطشة التي لا تفرّق بين معارضيه الذين يشاركونه الأولويات وخصومه.

(كاتبة يمنية)

> لطالما أديرت جبهات القتال في مدينة تعز وفقاً لأولويات القوى السياسية التي تسيطر على المؤسسة العسكرية

> انعكس تأثير المعارك المحتدمة في جبهات مدينة مأرب بشكل جلي على سير المعارك في تعز

سورية... «الحكمدار» وسياسة الإلهاء

مهيب الرفاعي

في مسلسل «الخوالي» للمؤلف السوري أحمد حامد، (إنتاج عام 2000) عن حقبة الحكم العثماني دمشق، يزور اليوزباشي (رئيس مخفر الشاغور وتوابعها) مكتب الحكمدار (مندوب الوالي إلى الشام)، ليطلعه على آخر أمور الاحتجاجات ضد الوجود العثماني في البلاد، سيما وأن خطر نصار بن عريبي (العقل المدبّر للعمليات ضد الوالي والحكمدار) تعاظم، وأصبح يهدّد سلطة الدرك العثماني ونفوذه في الشام. ومن جملة الردود التي وجّهها اليوزباشي إلى الحكمدار ما حرفيّته «جنابك سيد العارفين، لما منصعب الأمور على الرعية بأكلهم وشربهم رح يلتهوا بأمور معيشتهم. شفتوا يا مولانا وقت أخّرنا الخبز عليهم كيف ما عاد حدا سأل عن شي غير عن الرغيف؟». يستشرف المشهد الذي جمع بين كل من علي كريّم والراحل هاني الروماني ما يحدث اليوم من إلهاء للسوريين عما يجري في واقعهم من جهة، وما يدور في أروقة السياسة ودهاليز السلطة والاستئثار بالحكم من جهة، واحتكار موارد البلاد ومقدّراتها من جهة أخرى.

يدرك من بقي من السوريين في بلدهم كل الإدراك أن ما تقوم به الحكومة الحالية لا يخرج عن دائرة سياسة الإلهاء، والتي لا يشمّ السوريون منها رائحة أمل، ولو ضعيفة، بتحسّن الأوضاع وانفراج الأزمة، بل على العكس، تعزّز الإحباط والسلبية تجاه أي حركة للتغيير. محاولات حرف مسار الشعب السوري عن التغيير والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والانتقال الديمقراطي للسلطة واردة يوميًا في أي قرار يصدره أي وزير أو متنفّذ في البلاد، بحيث ينشغل العامّة بالخبز ولقمة العيش، وينفر من التفكير بما دون ذلك. تغيير المسؤولين واستراتيجية استبدال «طربوش» تلك الوزارة بآخر واحدة من الاستراتيجيات التي تستهدف، كل حين، إعطاء الشعب جرعة مخدّر على أساس أنّ الفساد من الوزير ومدير الإدارة لا غير، وأن الأمور ستجري على ما يرام باستقبال المسؤول الجديد وكأنه «مصباح علاء الدين». من جانب المواطن، ما عليه فعله أن يرضى بما يقدَّم له، وينصرف إلى تأمين حاجياته اليومية التي تقع ضمن خانة الضروريات القصوى، لا الكماليات، وينشغل بذلك عن التفكير بمشكلات حسّاسة، على الرغم من الحاجة إلى وضع حلول لها.

يرصد الفيلسوف الأميركي، نعوم تشومسكي، استراتيجيات التحكّم بالشعوب، لنجدها تنطبق كلها على ما يحدث في سورية: الإلهاء، التدرّج، ابتكار المشكلة وتقديم الحل، التأجيل، مخاطبة العامّة كأطفال، إعمال العاطفة لا العقل، إغراق الناس بالجهل والتفاهة، دفع الناس إلى استحسان السيئ وتطبيع العيب، إلقاء اللوم على المواطن بحد ذاته لا الحكومة أو الوزير أو الرئيس؛ وهي، في الوقت ذاته، كلها استراتيجيات معتمدة في بلدٍ يُغيّب فيه أي دور لأي فكر وخطط استراتيجية من شأنها تحسين واقع البلاد في ظل أزماتٍ تعصف على جميع الجبهات. الغاز، الكهرباء، البنزين، وقود التدفئة، الخبز .. تشكل كل واحدة منها أزمةً برمّتها، تستفحل يومًا بعد يوم في بلدٍ يعجّ بالطوابير على أبسط الحقوق. يلغي هذا المسار القدرة على التفاعل الإيجابي مع أيٍّ من أحداث المدينة، لتتفشّى عمدًا عقيدة «أنا ومن بعدي الطوفان»، كغاية يعمد الإعلام الرسمي الذي يغطّي الشمس بغربال إلى الوصول إليها عبر طرق تستهدف تشتيت الرأي العام، وجرّ الشعب إلى الاعتقاد أن هذه المشكلات هي الأكبر على الإطلاق، ومصالح الفرد تكمن في التغلب على هذه الأزمات والطوابير، مع عصب عينيه عن المشكلات الأعمق، المتعلقة في أساسها بانهيار الدولة وانعدام القدرة على القيام بأعباء الحياة اليومية، سياسية أو مدنية.

ما يحدث حاليا في دمشق هو صناعة المشكلات (والحلول السطحية المؤقتة في الجيب) لكي تكون غطاءً لمشكلاتٍ أكبر لا يعيها عامة الشعب، ولم يعد في مقدورهم أن يلتفتوا إليها في ظل الغلاء الفاحش، والفقر والبطالة وانعدام أدنى مقوّمات الحياة حرفيًا. هذا هو الحال في مناطق الداخل السوري عمومًا. لكن هذا لا يتفق مع المثل الدمشقي «إذا عمّت خفّت»، إذ إن تعميم حالة الفقر وإغراق البلد في حالة الفوضى ليس لتخفيف المِحنة، بل لتفريق الشمل وإبعاد المواطنين عن الإدراك أن الحلول المقدّمة لا تتناسب مع حجم المشكلة.

تنطبق مقولة الكاتب المصري جلال عامر «إذا أردت أن تضيع شعباً، فاشغله بغياب الأنبوبة وغياب البنزين؛ ثم غيّب عقله، واخلط السياسة بالاقتصاد بالدين بالرياضة»، على ما يجري في سورية، على الأقل منذ 2011، حيث السمة السائدة للتعامل مع الشعب هي التغييب والإقصاء، والتركيز على نقل حياة النخبة على أنهم هم من يمثلون سورية اليوم، وأنّ المجتمع صامد ومتماسك. هذا فقط لأننا نشاهد في قناة «سما» أحياء الطبقة الأولى من كل مدينة سورية (مثل المالكي والمهاجرين والشعلان وحلب الجديدة والفرقان وغيرها) تسير فيها الحياة على ما يرام، بيد أنها لا تنقل، بأي شكل، تهالك المجتمع وهشاشته خارج البرج العاجي الذي تلتقط منه عدسة الإعلام السوري مشاهدها. ودينيًا، تظهر في سورية فئة المشايخ والقساوسة الذين يُفتون بالصبر والمصابرة والإيثار، و«الأكل من خبز الرب»، ويدركون، في قرارة أنفسهم، أنهم هم أيضًا يعيشون في برجهم العاجي المنفصل عن الجمهور الذي يتحدّثون إليه، هؤلاء أنفسهم من يفتي أن الوقوف في طابور الخبز أو البنزين فيه الأجر الأكبر، وفيه جهاد أعظم، إذ يخرج الناس سعيًا وراء رزقهم وهم صابرون محتسبون، مبتسمون لقضاء الله، ويوزّعون الحلوى على رفاقهم في الطابور، لتتجلى بذلك صور التكافل الاجتماعي.

على الطرف المقابل، غرق المجتمع السوري ببحرٍ من الصفحات والمجموعات الترفيهية على منصّات التواصل الاجتماعي، والتي تقدّم محتوىً سطحيًا من صناع محتوى مأجورين في سبيل جرّ الشعب إلى التفاهة، وصرف نظرهم عن الواقع المُعاش. فصلُ الجيل الناشئ عن المعرفة والعلوم والبحث وإبقائه ضمن ملعب التفاهة وصناعة النكتة وسيلة للتفريغ ما هو إلا وسيلة لتشتيت اهتمام العامة. وبذلك تسهل السيطرة عليهم وجرّهم إلى الفراغ، بعيدًا عن المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحقيقية.

ينقل الإعلام السوري، بحرارة منقطعة النظير، مباريات الدوري السوري «للمحترفين»، مع السماح للجماهير بحضور المباريات من المدرّجات، مع الحفاظ على إحداث مشكلة يومية بين جماهير الأندية المشاركة، والأهم من ذلك إحداث بلبلة على مواقع التواصل الاجتماعي، ليصبح الخلاف في المدرج محط اهتمام الرأي العام. أما عن الفعاليات الموسيقية والغنائية، فإن مطربي «الصف الأخير»، أي الذين نشأوا في الحانات والنوادي الليلية، هم من يتصدّرون الساحة الفنية، بل ويمكن الاستعانة بمطربين من دول جارة أيضًا على سبيل تغير الذائقة الفنية للسوريين ممن يعيشون في عالمهم الآخر، مع الإبقاء على مستوى الصراع الهوياتي للفن بين سورية ولبنان مثلًا لإيجاد فرصة لإشغال الجمهور بمشكلات الوسط الفني. هذا الصراع مفيد في سياسة الإلهاء، إذ إن ما هو «تريندنغ» على مواقع التواصل الاجتماعي ليس مناقشة تضييق الخناق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وليس إيجاد حلّ لتقنين الحصص الغذائية وحصرها بقرارات المستفيدين من البطاقة الذكية، وليس الحدّ من تمرير قوانين رفع الأسعار والضرائب لحساب السماح لكبار التجار وحيتان السوق بأكل الأخضر واليابس؛ بل ما هو تافه وسطحي، وفي الوقت ذاته، محدّد ومدروس من النخب السياسية والإعلامية في البلاد، من خلال ترخيص المنصّات الإعلامية الشعبية مركزية الإدارة.

لا ينبئ ما يحصل في سورية إلا بخطر شديد تتعاظم حدّته يومًا بعد يوم، بفعل انهيار الاقتصاد وانهيار المنظومة الاجتماعية التي بقيت صامدة إلى وقتٍ ليس بعيدا، لكنها تقوّضت بفعل عوامل سياسية - اقتصادية وأمنية، لم تبقِ أيًا من مقوماتها قيد العمل. قيمة الليرة السورية في انحدار، إذ اقترب الدولار الواحد ليساوي خمسة آلاف ليرة، في ظل غضّ طرف متعمّد من النخبة المتنفّذة، وتجاهل من حاكم المصرف المركزي، وتخبّط يعيشه السوق الذي يركن، إلى حد كبير، على المنتجات المحلية بفعل العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد. «الأسوأ» أصبح نسبيًا في حالة الداخل السوري، فما هو سيئ اليوم يكون محمودًا غدًا، كون كل يوم يحمل معه سوءًا أشدّ في قسوته على المواطنين العاديين، ويحمي مصالح النخبة.

يضحّي السوريون في هذا كله بحجّة أن ما بعد الانتخابات الرئاسية لن يكون كما قبلها، وأن تأجيل أمور مصيرية، مقابل الرضوخ لقرارات مؤلمة اقتصادياً واجتماعيًا وسياسيًا وأمنيًا، هو ما يمكن التعويل عليه على أساس ضمان مستقبل في مرحلة ما بعد انتخابات 2021.

(كاتب سوري)

> لا ينبئ ما يحصل في سورية إلا بخطر شديد تتعاظم حدّته يوماً بعد يوم، بفعل انهيار الاقتصاد وانهيار المنظومة الاجتماعية

> ما هو سيئ اليوم يكون محموداً غداً، كون كل يوم يحمل معه سوءاً أشدّ في قسوته على المواطنين العاديين، ويحمي مصالح النخبة

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads